

الإطار النظري للمساعدات الخارجية كأحد أدوات السياسة الخارجية

Theoretical framework of foreign aid as an instrument of foreign policy

غنام سالم مهنا براك الهاجري¹hhussienadam@yahoo.com

المخلص:

يستهدف المبحث التالي تناول المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وشرح تعريف ودوافع وأهداف المساعدات الخارجية، وشرح مصادر المساعدات الخارجية، وأشكال المساعدات الخارجية ومساوئ الاعتماد المفرط عليها.

وتبين أنه يمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها المساعدات الاقتصادية والخيرية والعسكرية والسياسية، أما المساعدات الاقتصادية، فهي تلك المساعدات التي تقدم من الدول الغنية للعالم الفقير لدعم النمو الاقتصادي واستكمال برامج التنمية الاقتصادية، وتتضمن المساعدات الخيرية تلك المساعدات التي تقدم للدول الفقيرة لعلاج الفقر والجوع والبؤس واليأس، بينما المساعدات العسكرية تضمن كافة الجهود التي تقدم للدول النامية للحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع ونشوب الصراعات الدولية، وتدعيم نفوذ الدول المانحة في تلك البلدان من خلال الحفاظ على الانظمة

1 طالب دكتوراة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة أسوان

السياسية القائمة، كما أن الحرب ضد الارهاب أصبح جزء من برامج المساعدات الخارجية، لا سيما بعد ادراك الدول المانحة أهمية التعاون الدولي من أجل محاربة الارهاب، لا سيما وأن انتشار الفقر في تلك البلدان الفقيرة يسهم في نمو الفكر المتطرف والارهاب الذي يؤثر علي الامن والسلامة الدوليين.

كما تبين ان مصادر المساعدات الخارجية قد تكون المساعدة الإنمائية الرسمية إما ثنائية بين الحكومات وبعضها البعض، أو متعددة الأطراف عندما تمر عبر منظمة دولية، مثل البنك الدولي صندوق النقد الدولي أو المفوضية الأوروبية، وقد تأتي من مصادر خاصة. وان أشكال المساعدات الخارجية ومساوئ الاعتماد المفرط عليها وهي، مساعدات لدعم الاصلاح الاقتصادي، مساعدات تقدم لتطوير البنية التحتية والصناعية، قد تقدم المساعدات الخارجية للبلدان النامية في صورة دعم وتطوير القطاع الزراعي والسياحة، مساعدات تطوير الخدمات الاجتماعية والتكنولوجية، المساعدات الإنسانية. كما وضع مساوئ الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، فعلى الرغم من أهمية المساعدات الخارجية كمصدر لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتعويض العجز في المدخرات المحلية، إلا أن هناك العديد من المساوئ عند الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ومنها، عدم كفاية المساعدات الخارجية

وتقلبها، الحلقة المفرغة للديون، تقييد المساعدات، بيروقراطية
المساعدات والتشردم.

المقدمة (2)

تعد المساعدات الخارجية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية، إذ تستخدمها الدول التي لديها امكانيات مادية كبيرة بهدف التأثير في سلوك الدول المتلقاة لتلك المساعدات، وبما يخدم مصلحة الدولة المانحة، وقد تستخدم تلك المساعدات الخارجية كأداة عقاب لتغيير سلوك الدول في سياساتها الخارجية بما يخدم سياسة الدول المانحة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تستخدم المساعدات الخارجية كأداة اقتصادية لتحقيق مصالحها الخارجية أي بما يخدم سياساتها الخارجية، أي أن المساعدات الخارجية تستخدم في رسم وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول المانحة.

يستهدف هذا الجزء تناول المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ولذا يقترح تقسيم الفصل الثاني من الدراسة إلى ثلاثة مباحث بالإضافة إلى المقدمة والخالصة، المبحث الأول يشرح تعريف ودوافع وأهداف المساعدات الخارجية، المبحث

² وجب التنويه أن البحث جزء من رسالة الدكتوراه عنوانها " المساعدات الخارجية كأحد أدوات السياسة الخارجية الكويتية (الصندوق الكويتي للتنمية نموذجاً)"، لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات الفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسون.

الثاني، يشرح مصادر المساعدات الخارجية، المبحث الثالث، أشكال المساعدات الخارجية ومساوئ الاعتماد المفرط عليها.

تعريف ودوافع وأهداف المساعدات الخارجية

الأول : تعريف المساعدات الخارجية

تسبق الجذور التاريخية للمساعدات الخارجية خطة مارشال بقرون، بل لآلاف السنين أي أن المساعدات الخارجية ليست ظاهرة القرن العشرين في السياسة العالمية، كما أشار علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون وعلماء الاجتماع منذ فترة طويلة، فإن تقديم الهدايا الإستراتيجية بين المجموعات وأشكال أخرى من التبادل بين الحكومات والقبائل ظهرت في العديد من المجتمعات البدائية المساعدات وغيرها من أشكال التبادل الميسر في بعض الأحيان سبقت الدبلوماسية الروتينية والاتفاقيات التجارية والاستثمار عبر الحدود وأنواع أخرى من التبادل، على وجه الخصوص يحتوي تاريخ العالم الحديث السابق والأوائل على أمثلة لا حصر لها عن كيفية استخدام الحكومات من بيئات سياسية وجغرافية متنوعة للمساعدة كأداة إستراتيجية في الجغرافيا السياسية، غالبًا في سياق منافسة القوى الكبرى. (Markovits, et al., 2017: 2)

على الرغم من ذلك تفترض الأبحاث حول المساعدات الخارجية عادةً أن خطة مارشال تمثل مكان ولادة المساعدات الخارجية، وهي برنامج إعادة الإعمار الاقتصادي الأوروبي الذي تم

الاحتفال به بقيمة 100 مليار دولار، بالدولار الثابت لعام 2017، الذي وضعته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، حتى العلماء الذين يعترفون بوجود أنشطة سابقة شبيهة بالمساعدات يعتبرون عام 1945 "نقطة انطلاق مناسبة" لأبحاث المساعدة المعاصرة. (Markovits, et al., 2017: 2)

كما تُعرّف المساعدة الخارجية الأمريكية بموجب قانون المساعدة الخارجية لعام 1963 على أنها أي عنصر ملموس أو غير ملموس تقدمه حكومة الولايات المتحدة بما في ذلك الهبات أو القروض أو البيع أو ائتمان أو ضمان، لدولة أجنبية أو منظمة دولية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي تدريب أو خدمة أو مشورة فنية أو أي عنصر من الممتلكات العقارية أو الشخصية أو المختلطة أو أي سلع زراعية، أو دولارات الولايات المتحدة، وأي عملات لأي دولة أجنبية مملوكة لحكومة الولايات المتحدة. (Tarnoff, and Lawson, 2016: 2)

كما تعرف المساعدات الخارجية بأنها جميع التدفقات المالية الراسمالية والخمات الحقيقية التي الجهات المانحة في البلد الغنية إلي الجهات المتلقية في البلدان الأقل نموا في العالم النامي، وهناك من يعرفها بأنها المساعدات الاقتصادية والخيرية والعسكرية والسياسية، أما المساعدات الاقتصادية، فهي تلك المساعدات التي تقدم من الدول الغنية للعالم الفقير لدعم النمو الاقتصادي واستكمال

برامج التنمية الاقتصادية، وتتضمن المساعدات الخيرية تلك المساعدات التي تقدم للدول الفقيرة لعلاج الفقر والجوع والبؤس واليأس، بينما المساعدات العسكرية تضمن كافة الجهود التي تقدم للدول النامية للحفاظ علي الامن والاستقرار ومنع ونشوب الصراعات الدولية، وتدعيم نفوذ الدول المانحة في تلك البلدان من خلال الحفاظ علي الانظمة السياسية القائمة، كما أن الحرب ضد الارهاب أصبح جزء من برامج المساعدات الخارجية، لا سيما بعد ادراك الدول المانحة أهمية التعاون الدولي من أجل محاربة الارهاب، لا سيما وأن انتشار الفقر في تلك البلدان الفقيرة يسهم في نمو الفكر المتطرف والارهاب الذي يؤثر علي الامن والسلامة الدوليين. (موسي عالية، 2015: 76)

ثانيا: دوافع وأهداف المساعدات الخارجية

لتقييم فعالية المساعدات الخارجية بشكل مناسب، يجب توضيح الدوافع، تخيل هذا السيناريو، زودت الدولة "أ" الدولة "ب" بالمساعدة الخارجية لاتخاذ قرار بالمشاركة في اتفاقية تجارية معها، لنفترض أن الدولة "ب" توافق على اتفاقية التجارة، ولكن لم يكن هناك انخفاض في مستويات الفقر في تلك الولاية في السنوات التالية، يمكن اعتبار هذه المساعدات الخارجية غير فعالة بسبب عدم إحراز تقدم في الحد من الفقر، ومع ذلك، قد تكون هذه المساعدة فعالة إذا كان الهدف هو إقامة علاقات تجارية بين البلدين وليس

الحد من الفقر، وتعدد دوافع واهداف السياسة الخارجية ومنها:
(Kandidatuppsats, 2009: 4)

- دافع شخصي، وهو هدف ودافع الغرض منه التأثير علي الطريقة التي تتصرف بها الدول المتلقية للمساعدات الخارجية بما يخدم مصالح الدول المانحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الإيثار، أي الاهتمام بسعادة ورفاهية الآخرين وليس لك أنت، أي أن دولة ترغب في أن تبدي اهتماماً برفاهية دولة أخرى.
- التضامن، إذا أبدت مجموعة من الناس تضامنهم، فإنهم يظهرون وحدة كاملة واتفاقاً مع بعضهم البعض، خاصة في دعم نفس الأهداف أو الإجراءات، يعني التضامن أن الدول تشترك في هدف مشترك للتنمية والرفاهية من جميع الدول، أي أنها تدعم بعضها البعض في تنميتها، علي سبيل المثال كما حدث في تفجيرات لبنان 2020 وارسال مصر لها العديد من المساعدات منها الطبية.
- القوة إذا كان لدى شخص ما سلطة، فإنه يتحكم في الأشخاص الآخرين في الأحداث أو الأنشطة، وتعني القوة قدرة دولة ما على التأثير في دولة أخرى.
- الأمن أي حماية دولة من تهديدات دول أخرى، أو أشكال مختلفة من التهديدات أو الهجمات ضد سكان الدولة، إذ تؤثر السياسات أو الاستراتيجيات المختلفة على مستوى أمن الدولة والهدف هو تحقيق مستوى عالٍ من الأمن، كما في العلاقات الامريكية الاسرائيلية إذ تقوم

الاولي بدعم الاخيرة بزعم حمايتها والحفاظ علي تفوقها العسكري والسياسي بما يخدم مصالح الولايات الامريكية.

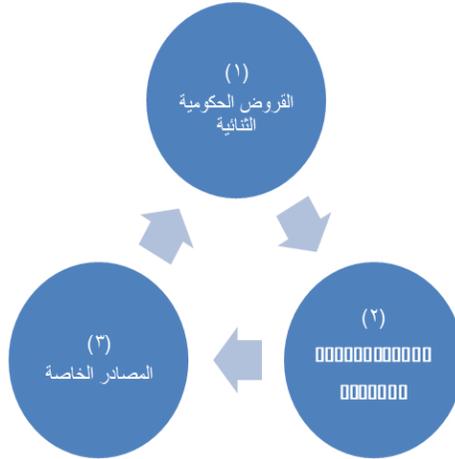
- المنفعة الاقتصادية من المكاسب النسبية، أي أن الدولة تسعى إلى توليد قيمة اقتصادية أكثر من منافسيها بأي طريقة ممكنة، مثل، زيادة في التجارة المفيدة للدولة، والوصول إلى المواد الخام أو المكاسب للشركات.

مصادر المساعدات الخارجية

تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية جميع المدخلات والموارد التي يتم توفيرها للبلدان النامية، أي المنح والقروض للبلدان النامية التي تُمنح بشروط مالية مميزة تفرضها الوكالات العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المنعقدة في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) **the Development Assistance** (Lahdhiri and Hammas, 2012: 1233) **Committee** تستخدم الدولية تلك المساعدات الإنمائية كأداة اقتصادية في تنفيذ سياساتها الخارجية، وتتعدد مصادرها كما في شكل (1-2)

شكل (1-2)

مصادر المساعدات الخارجية



يتضح من شكل (1-2) يمكن أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية إما ثنائية بين الحكومات وبعضها البعض، أو متعددة الأطراف عندما تمر عبر منظمة دولية، مثل البنك الدولي صندوق النقد الدولي أو المفوضية الأوروبية، وقد تأتي من مصادر خاصة.

أولاً : القروض الحكومية الثنائية

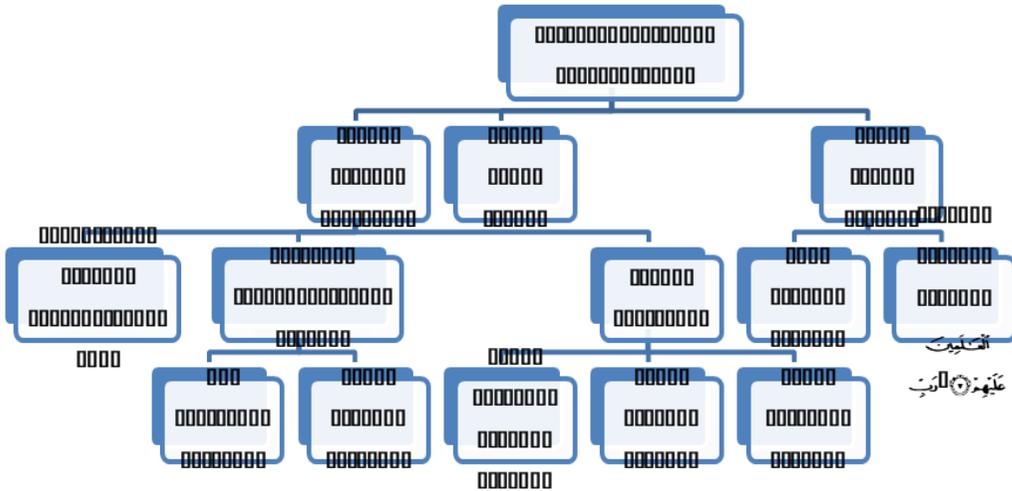
هي اتفاق ثنائي بين الدول المانحة والمتلقية بمقتضاه تمنح الدول المانحة قرضاً للدولة المتلقية، إلا أن هذه القروض تسمح للدول المانحة بالتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية، مما يؤثر على سياساتها الخارجية، واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدول المانحة نحو القضايا الإقليمية والعالمية.

ثانيا: المساعدات متعددة الأطراف

هي المساعدات التي تقدمها الهيئات الدولية والاقليمية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التمويل الاقليمية، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية هي المسيطر علي تلك المؤسسات بسبب حصتها التصويتية الكبيرة داخل تلك المؤسسات، كما هو موضح في شكل (2-2)

شكل (2-2)

مصادر المساعدات الخارجية متعددة الاطراف



يتضح من شكل (2-2) المساعدات الخارجية تأتي من ثلاث مصادر رئيسية البنك الدولي للتعوير، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التمويل الاقليمية.

أ- البنك الدولي

البنك الدولي هو أحد الفاعلين الدوليين في تقديم المساعدات الخارجية، كما أن مجموعة البنك الدولي التي تأسست عام 1944، هي مؤسسة مالية دولية (IFI)، تتمثل مهمتها الرسمية في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، بما يتماشى مع التعريف الموسع للتنمية، وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس منظمات هي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جمعية التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، اثنتان منها تشكلان البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). إذ يقرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير "حكومات البلدان ذات الدخل المتوسط وذات الجدارة الائتمانية المنخفضة" لمشاريع التنمية. (Parren, 2016: 7)

أما المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تقدم قروضاً بدون فوائد (ائتمانات) ومنحاً لحكومات أفقر البلدان، يتركز التمويل في إطار المؤسسة الدولية للتنمية على الإقراض بشروط ميسرة للغاية، وقد تم تأسيسها لتعزيز الاقتصاد الدولي المفتوح والليبرالي وساعدت البلدان على التطور والنمو بناءً على تلك السياسات.

في البداية، أراد البنك الدولي وضع تصور محايد للتنمية، وهذا يعني أن البنك الدولي اختار إجراء إصلاحات داخل القطاع العام من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، دون إصدار أحكام بشأن مستوى الديمقراطية، أو سجل حقوق الإنسان، أو ما يسمى أسلوب العمل، ومع ذلك، كان النقاد يلومون البنك الدولي على المبالغة في التأكيد على النمو على العدالة وتخفيف حدة الفقر، لذلك وسع البنك الدولي وجهة نظره وأدخل القطاعات الاجتماعية والتعليم والصحة وتمكين الفقراء في أجندته.

يحكم البنك الدولي نظام "دولار واحد، صوت واحد"، مما يمنح أكبر سلطة لاتخاذ القرار لأكبر المساهمين الماليين، إذا تم تخصيص بلد ما لمشروع البنك الدولي، يتم منحه قرضاً بهدف الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة، لا يتم دائماً تقديم القروض بالكامل مقدماً، ولكنها تواجه شروطاً، تم تعريف هذا الأخير على أنه "الوعد بالمساعدة أو زيادتها في حالة امتثال المستلم للشروط التي حددها المانح، أو انسحابه أو تخفيضه في حالة عدم الامتثال، حجة البنك الدولي لفرض شروط على القروض هي أن هذه الإجراءات تمنع البنك من تقديم الدعم للسياسات السيئة أو الحكومات الفاسدة، وغالباً، تشمل الشروط المفروضة على المتلقين سياسات ليبرالية تهدف إلى إنشاء أسواق حرة بعيداً عن تدخل الدولة، ومن ثم، يقال إن الليبرالية تشكل الأعراف والممارسات التي من خلالها يتصرف الناس داخل البنك الدولي، وبالتالي يمكن اعتبارها "أيدولوجية العمل".

هيئة التمويل الدولية، عضو بمجموعة البنك الدولي وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية، انشئت عام 1956، تركز على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، وتعتبر الهيئة ذات طابع استثماري حيث انها تشترك مع القطاع الخاص بنسبة لا تزيد عن 50% من راس المال المدفوع، كما لا تتقاضى الهيئة معدل فائدة محدد وإنما يتوقف معدل الفائدة على مدي نجاح المشروع، ويتضح أنها تستهدف القطاع الخاص فقط كما تعمل المؤسسة على تقديم الإستثمارات والخبرات وبناء الشراكات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين أي انها تهدف إلى الربح بالدرجة الاولى (الطاهرة السيد، 2011: 257).

ب- صندوق النقد الدولي

تم إنشاء صندوق النقد الدولي في عام 1946 ، نتيجة المؤتمر المالي الدولي لعام 1944 في بريتون وودز، وقد تم إنشاؤه من أجل منع عودة الفوضى المالية الدولية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث فرضت العديد من الدول قيودًا على عمليات الشراء من الخارج لتوفير النقد الأجنبي الشحيح، وخفض قيمة عملاتها من أجل خفض أسعار المنافسين الأجانب، وإعاقة التدفقات المالية الدولية، مما أدى إلى تعميق الكساد العالمي وتسريع الانحدار في النشاط الاقتصادي، وقد تم تصميم صندوق النقد الدولي للحد أو منع هذا النوع من السلوك الاقتصادي.

من الناحية الفنية، يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، لكنه يعمل بشكل مستقل تقريباً عن سيطرة الأمم المتحدة، يجب على صندوق النقد الدولي الامتثال لتوجيهات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لكنه لا يحتاج إلى الامتثال لتوجيهات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة، وبدلاً من أن يتم تنظيمه على أساس دولة واحدة وصوت واحد، كما هو الحال في الأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي قد ترجح التصويت. (Sanford and Weiss, 2004: 1)

يضم صندوق النقد الدولي 184 دولة عضواً، وتعتمد حصتها في التصويت على حجم حصتها أو التزامها المالي تجاه المنظمة، يتم تحديد حصة الدولة من خلال حجمها ومستوى مشاركتها في الاقتصاد العالمي، كما يتم تحديد المبلغ الذي يمكن لأي بلد اقتراضه من صندوق النقد الدولي حسب حجم حصته، الولايات المتحدة هي أكبر مساهم منفرد بحصة تصويت 17.2٪، بينما يمتلك المدراء التنفيذيون التسعة الذين يمثلون دول مجموعة السبع والدول المتقدمة الأخرى في أوروبا ما يقرب من 56٪ من الأصوات، يتم التوصل إلى معظم القرارات بالأغلبية البسيطة، وتتطلب بعض الأمور الخاصة مثل التغييرات في مواد الاتفاقية أو الموافقة على زيادات الحصة الجديدة، تصويتاً إيجابياً بنسبة 85٪. (Sanford and Weiss, 2004: 1)

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لأي بلد أن يمنع أو يعترض على القروض أو قرارات السياسة التشغيلية الأخرى من قبل صندوق النقد الدولي، ومع ذلك، نظراً لأن تصويت الولايات المتحدة يتجاوز 15٪، فلا يمكن زيادة

الحصص أو التعديلات أو الإجراءات الرئيسية الأخرى دون موافقتها، ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للكتل الرئيسية الأخرى في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي

ج- مؤسسات التمويل الإقليمية

تتكون مؤسسات التمويل الدولية من مجموعة البنوك الإقليمية وتشمل البنك العربي الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك المركزي الأمريكي للتنمية، والمنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف مثل صندوق التنمية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها من بنوك التنمية الإقليمية.

أ. البنك العربي الأفريقي للتنمية، مجموعة بنك التنمية الأفريقي (AfDB) هي مؤسسة تمويل التنمية الأولى في إفريقيا، وتتمثل مهمتها في مكافحة الفقر وتعزيز النمو الشامل والمستدام، تأسست مجموعة البنك عام 1963، وتتألف من بنك التنمية الأفريقي (ADB) وصندوق التنمية الأفريقي (ADF) والصندوق الاستئماني النيجيري (NTF)، يضم بنك التنمية الأفريقي 80 دولة عضو، بما في ذلك 54 دولة إقليمية و27 دولة غير إقليمية، تشترك الدول الأعضاء مجتمعة في رأس مال البنك، والذي بلغ في نهاية عام 2014 نحو 100 مليار دولار أمريكي. (African

Development Bank, No date: 3)

في 2013 تم اعتماد استراتيجية البنك لنحو 10 سنوات، وتعتمد على ركيزتين أساسيتين: النمو الشامل والانتقال التدريجي إلى النمو الأخضر،

بهدف نهائي هو توسيع وتعميق عملية التحول في جميع أنحاء إفريقيا، كما تدعم الاستراتيجية خمس أولويات تشغيلية: تطوير البنية التحتية، والتكامل الإقليمي، وتطوير القطاع الخاص، والحوكمة والمساءلة، والمهارات والتكنولوجيا.

تجدر الإشارة إلى تخصيص مجموعة بنك التنمية الإفريقي منذ إنشائها، نحو 95 مليار دولار أمريكي لدعم ما يقرب من 4000 مشروع وبرنامج إنمائي في القارة الإفريقية، وفي عام 2015 اعتمد البنك العربي الإفريقي للتنمية ما يعادل نحو 8.71 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ومنح، وصرفنا حوالي 4.19 مليار دولار أمريكي. (African

Development Bank, No date: 3)

ب. البنك الآسيوي للتنمية، يتكون بنك التنمية الآسيوي من 67 دولة عضو، بما في ذلك 40 دولة نامية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتم تحديد المساهمات من خلال مقدار "رأس المال المكتتب به" الذي التزمت به الدولة بقاعدة رأس مال بنك التنمية الآسيوي والتي يمكن الاعتماد عليها للمساعدة في دعم أنشطة الإقراض، ونظرًا لأن قاعدة الإقراض هذه يتم الاستفادة منها في الأسواق المالية الدولية باستخدام التصنيف الائتماني للبنك AAA، فإن أقل من 5 في المائة من اشتراك رأس المال لأي بلد يتم دفعه فعليًا، مما يجعل بنك التنمية الآسيوي وسيلة فعالة للغاية من حيث التكلفة للمساعدة في تعبئة رأس المال لأعضائه، تتمتع اليابان والولايات المتحدة بمراكز المساهمين المهيمنة، بنسبة تصل لنحو 15.6% ونحو 15.5% من

الأسهم على التوالي، في حين أن هيكل التصويت الرسمي يمنح الامتيازات لكل من الولايات المتحدة واليابان على حد سواء، يتفق معظم المراقبين على أن اليابان هي الشريك الأكبر، كان كل رئيس من رؤساء بنك التنمية الآسيوي حتى الآن يابانيًا ولدى البنك علاقات وثيقة مع وزارة المالية اليابانية، كما تمتلك الصين والهند وإندونيسيا ملكية البنك أكثر من المقترضين الآخرين، على الرغم من أن تأثيرها لا يزال أقل بكثير من اليابان أو الولايات المتحدة. (O’Keeffe, 2017: 13)

ج. البنك الأمريكي للتنمية، تأسس البنك في عام 1959 للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل فردي وجماعي، ويعمل البنك كمؤسسة تعاونية كبيرة، من خلال المساهمات من الدول الأعضاء البالغ عددها 48 دولة، يوفر البنك الإسلامي للتنمية الائتمان بموجب شروط وشروط مفيدة لعملائه، لضمان اتباع نهج شامل للتنمية، يقدم البنك الإسلامي للتنمية مزيجًا من المنتجات ذات الصلة بتنمية المنطقة، بما في ذلك الموارد المالية والمعرفة ومنتجات بناء القدرات.

على مدار تاريخه الذي يزيد عن 50 عامًا، عمل بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) على تحديد وتنفيذ مناهج مبتكرة وشاملة وفعالة لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإرساء الأساس للتنمية المستدامة في المنطقة، فخلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2008 مَوَّلَ البنك 1230

قرضاً بإجمالي 108.6 مليار دولار، مع تخصيص أكثر من نصف القروض لمشاريع الحد من الفقر والمساواة الاجتماعية. خلال نفس الفترة، انخفضت معدلات الفقر من نحو 45.7% إلى نحو 33.2%، مع تحسن وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عامي 2003 و 2008. (Inter American Development Bank, No date: 1)

تجدر الإشارة إلى أن البنك الأمريكي للتنمية ينتمي إلى نحو 48 دولة عضو فيه، يتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة من خلال مساهماتها في رأس المال العادي للبنك، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً لاعتماد البيانات المالية للبنك ومراجعة قرارات السياسة الرئيسية، يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 14 فرداً يمثلون 48 دولة عضواً، ويشرف على العمليات اليومية للبنك، ويوافق المديرون على إستراتيجيات الدولة والقطاعات والسياسات التشغيلية والقروض، كما أنها تحدد أسعار الفائدة على قروض البنك، وتسمح بالاقتراض في سوق رأس المال، وتوافق على الميزانية الإدارية للمؤسسة، يتولى رئيس البنك المنتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات، إدارة عمليات البنك وإدارته جنباً إلى جنب مع نائب الرئيس التنفيذي وأربعة نواب للرئيس.

د. صندوق التنمية الأوروبية، يدعم صندوق التنمية الأوروبي (EDF) تنفيذ اتفاقية كوتونو للشراكة الخاصة بالاتحاد الأوروبي (EU) وهو الأداة الرئيسية لتقديم الدعم لدول إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ (ACP)، كما أنها توفر التمويل لدول وأقاليم الاتحاد الأوروبي فيما وراء

البحار، كما يركز صندوق التنمية الاقتصادية بشدة على الفقر ويقدم نحو 85% من الأموال إلى البلدان منخفضة الدخل منذ عام 2000، وتحكم اتفاقية كوتونو العلاقات بين 78 دولة من دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي و 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بدأ EDF في عام 1959 وهو الآن في دورته العاشرة (2008-2013)، وقد وفر خلال دورته العاشرة (2008-2013) تمويلًا إجماليًا قدره 22.68 مليار يورو، تُعد المملكة المتحدة هي ثالث أكبر مزود للتمويل، وتمنح حصة 14.82%، على الرغم من إدارتها من قبل المفوضية الأوروبية، فإن صندوق التنمية الاقتصادية يجلس خارج ميزانية الاتحاد الأوروبي. (European Development Fund, 2011: 1)

تجدر الإشارة إلى أن مساهمات الدول الأعضاء طوعية ويتم الاتفاق عليها في بداية كل فترة تمويل جديدة للصندوق، تحتفظ المملكة المتحدة بالإشراف على EDF من خلال اجتماعات منتظمة للجنة الإدارة للدول الأعضاء، يوفر EDF التمويل للبرامج الوطنية لدول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي وكذلك البرامج الإقليمية، وهي تدعم مختلف القطاعات بما في ذلك: التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، الدعم المؤسسي مثل الحوكمة والشفافية، الصحة والتنمية الريفية، البيئة، النقل والبنية التحتية، السياسات الأفقية مثل حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والأمن الغذائي، التكامل والتعاون الإقليمي، وبالنسبة للمساعدات الإنسانية تحكمها اتفاقية منفصلة وهي صندوق طوعي.

ه.بنك الاستثمار الاوروبي، تتمثل المهمة الأساسية لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، باعتباره بنك الاتحاد الأوروبي الذي تم إنشاؤه بموجب معاهدة روما عام 1958، في دعم التنمية المتوازنة والثابتة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المملوكة بالكامل للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويمثل مصالحها.

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي أداة قوية لخدمة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي والأهداف ذات الصلة، والتي خدمت الاتحاد الأوروبي جيداً حتى الآن، تتكون مجموعة EIB من بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الاستثمار الأوروبي (EIF)، ويختلف بنك الاستثمار الأوروبي عن بنوك التنمية متعددة الأطراف، وقد تم تصميم سياساته وإجراءاته بشكل أساسي لأعماله الأساسية، والتي تقع داخل الاتحاد الأوروبي، بموجب المادة 309 من معاهدة روما، التي أنشأت بنك الاستثمار الأوروبي، يعمل بنك الاستثمار الأوروبي على أساس غير ربحي، كما هو محدد في المعاهدة الخاصة بعمل الاتحاد الأوروبي. (Lessambo, 2015: 151)

يطبق بنك الاستثمار الأوروبي الممارسات المصرفية السليمة في عملياته ويستفيد من مكانته من الدرجة الأولى كمقترض ومقرض، بالإضافة إلى نشاطه الأساسي داخل الاتحاد الأوروبي، كان بنك الاستثمار الأوروبي نشطاً بشكل متزايد ومتزايد في دعم السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمعظم مناطق العالم منذ عام 1963، إذ تركز صناديق الاستثمار الأوروبي (EIF) على التمويل المبتكر للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويُعد

بنك الاستثمار الأوروبي هو المساهم الأكبر، بينما يحتفظ الاتحاد الأوروبي (الذي يمثلته المفوضية الأوروبية) وغيرها من الهيئات الأوروبية الخاصة والعامّة بالأسهم المتبقية، بصفته بنكاً ومؤسسة في الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: المصادر الخاصة

هنا تلجأ الدول الغنية إلى تقديم مساعدات خارجية للدول النامية لتمويل برامجها التنموية من خلال تقديم لها تسهيلات موردين، تسهيلات مصرفية، طرح سندات للاقتراض من الاسواق المالية الدولية. بالنسبة لتسهيلات الموردين، تعني ضمان الحكومة المدينة أي المقترضة لقروض ائتمانية يقدمها المصدرين إلي المستوردين، أما التسهيلات المصرفية، عبارة عن قروض قصيرة الاجل من البنوك التجارية الاجنبية الخاصة إلي الدول النامية، لتمويل العجز المؤقت والموسمي في حصيلة النقد الاجنبي، وتعني السندات الدولية، طرح الدول النامية سندات للاقتراض من الاسواق المالية العالمية تكون السندات محددة الفائدة وطريقة استهلاك تلك السندات، كما قد تواجه البلدان النامية بعض القيود من قبل الدول المتقدمة، لمنع منافسة سندات الدول النامية الدولية مثليتها في العالم المتقدم علي الاصدار الاجنبي للسندات.

أشكال المساعدات الخارجية ومساوئ الاعتماد المفرط عليها

أولاً: أشكال المساعدات الخارجية

مساعدات لدعم الإصلاح الاقتصادي، وهي عبارة عن قروض تقدمها مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل علاج الاختلالات المالية والهيكلية في الاقتصاد، مقابل الالتزام ببرامج صندوق النقد الدولي والتي يترتب عليها سياسات انكماشية يعاني منها كافة أفراد المجتمع، كما تسمح للمؤسسات الدولية بالتدخل المباشر في شؤون الدول المتلقية، ويكون دور الدول المانحة في تلك المؤسسات التأثير في سلوك تلك المؤسسات الإقليمية المانحة من خلال حصتها التصويتية لصالح الدول الراغبة في الاقتراض من تلك المؤسسات.

مساعدات تقدم لتطوير البنية التحتية والصناعية، وهي القروض التي يتم منحها من قبل البنك الدولي للدول النامية، إذ تستخدم تلك القروض في تمويل مشروعات الكهرباء، والصرف الصحي، وبناء السدود، وأنظمة الاتصالات، وسكك الحديد، والطرق، والمواني وغيرها من القروض التي تسهم في تطوير البنية التحتية، ولا يمكن اغفال دور الدول المانحة في تلك المساعدات، ومن امثلة ذلك قرض بناء السد العالي الذي كان من المقرر أن يمنحه البنك الدولي لمصر، ولكنه تعطل بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياسة مصر الخارجية، إلا أن الاتحاد السوفيتي قام بتمويل هذا المشروع بدلا من البنك الدولي.

قد تقدم المساعدات الخارجية للبلدان النامية في صورة دعم وتطوير القطاع الزراعي، مثل إنشاء مستودعات المعيشة للعاملين في قطاع الزراعة، والاستشارات في مجال البحوث الزراعية، وبناء الصوامع لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، ومن أمثلة ذلك دعم الامارات لمصر من خلال تمويل بعض الصوامع مما يسهم في زيادة الطاقة التخزينية لحفظ الحبوب من القمح في مصر، كما أن المساعدات الخارجية قد تقدم من الدول المتقدمة للدول النامية في صورة دعم وتطوير للقطاع السياحي من حماية المواقع والأماكن الاثرية من التآكل والتحلل البيئي.

مساعدات تطوير الخدمات الاجتماعية والتكنولوجية، وهي المساعدات التي يتم تقديمها من أجل حماية الطبقات الفقيرة ودعمهم امام سياسات الاصلاح الاقتصادي، مثل القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لصندوق التنمية الاجتماعية في مصر عند تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي، ايضا قد يكون هناك دعم تكنولوجي من خلال دعم المشروعات الصغيرة والتقدم التكنولوجي، ودعم اصلاح التعليم كما في حالة القروض التي يقدمها البنك الدولي لتطوير التعليم في مصر وغيرها من البلدان النامية، بالاضافة إلي المنح التي تقدم في مجال تغيرات المناخ، من اجل الحفاظ علي البيئة وحمايتها.

المساعدات الانسانية وهي تلك المساعدات التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقاه في أوقات الازمات والطوارئ، ومن أمثلتها القروض التي يقدمها برنامج اليونسيف وهو برنامج تقدمه الامم المتحدة للدول المتلقية من

أجل دعم حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية، ودعم المنظمات غير الحكومية للعمل في مجال الخدمة الإنسانية، كمنظمتي الهلال والصليب الأحمر الدوليين، أيضا من أمثلة المساعدات الإنسانية الدعم الذي قدمته مصر للصين وغيرها من بلدان العالم من أجل التصدي لأزمة كورونا.

ثانيا: مساوئ الاعتماد المفرط علي المساعدات الخارجية

لقد اعتمد العيد من البلدان النامية، لاسيما أفريقيا علي المساعدات الخارجية، إذ أن أفريقيا تعاني من نقص في حاد في مصادر التمويل المحلية بالإضافة إلي أن الاستعمار الخارجي وما ترتب عليه من تخلف هياكلها اقتصادياتها الانتاجية في الوقت التي كانت تسعى فيه إلي تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية المطلوبة، الامر الذي ترتب عليه مزيد من الاقتراض الخارجي، وعلي الرغم من أهمية المساعدات الخارجية كمصدر لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتعويض العجز في المدخرات المحلية، إلا أنها العيد من المساوي ومنها، 1.6.2 عدم كفاية المساعدات الخارجية وتقلبها، 2.6.2 الحلقة المفرغة للديون، 3.6.2 تقييد المساعدات، 4.6.2 بيروقراطية المساعدات والتشردم. (Kwakye, 2010: 2-11)

1- عدم كفاية المساعدات الخارجية وتقلبها

يؤدي عدم توفير المساعدات الخارجية بشكل كافي وبصورة منتظمة إلي صعوبة الاستفادة ومنها، فأفريقيا كقارة متلقية للمساعدات الخارجية، كانت تقدم لها المساعدات الخارجية وكانت غير كافية لتمويل الاحتياجات التمويلية بشكل عام، مما ساهم في استمرار حالات العجز الكبيرة، لاسيما

في رأس المال المادي والبشري، مما أدى إلى خلق تنمية القارة، كما تعرضت المساعدات إلى قدر كبير من عدم اليقين والتقلب، وقد أدى ذلك إلى تقليص الميزانيات الأفريقية، وإخضاع الميزانيات لشكوك كبيرة، وتأخير المشاريع والبرامج المالية الهامة.

تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد حددت حدًا أدنى قدره نحو 0.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي لمقدمي المساعدة الإنمائية الخارجية (ODA)، بحلول عام 2004، وقد وصل عدد قليل فقط من مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذا الحد، هم: الدنمارك، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج والسويد، والجدير بالذكر أن دول مجموعة السبع، وهي أكبر اقتصادات العالم، لم تصل إلى مستوى هدف الأمم المتحدة، فلو كانت وصلت هذه البلدان إلى الهدف، كانت قد حصلت أفريقيا على دفعة كبيرة في مساعدتها الإنمائية الرسمية، مما سيعطي دفعة كبيرة لتنميتها، ويجب أن نتذكر أن الولايات المتحدة مولت بمفردها خطة مارشال التي رفعت أوروبا الغربية من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، كما ساهمت الولايات المتحدة بشكل كبير في تعافي اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إن حجم المساعدة يمكن أن يغير أفريقيا

إن المساعدات لأفريقيا لم تضاهي حاجة القارة، علاوة على ذلك، لا تذهب المعونة دائماً إلى حيث يجتذبها الطلب الإنمائي بشكل طبيعي، قد لا ترتبط المساعدات بالتنمية البشرية، كما يبدو أن المساعدات الخارجية غير مرتبطة بمستويات الدخل أيضاً، في الواقع، البلدان ذات الدخل المنخفض

(LICs)، التي يقل فيها نصيب الفرد عن 735 دولار أمريكي والتي يوجد بها ثلاثة أرباع الفقراء حول العالم لم تتلق سوى 40 في المائة من إجمالي المساعدات.

كما أفادت التقارير أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم أكبر عدد من البلدان منخفضة الدخل وحيث ينتشر الفقر على نطاق واسع، لا تتلقى سوى ثلث إجمالي المساعدات، وبصرف النظر عن عدم كفاية المساعدات لأفريقيا، فإنها تخضع لقدر كبير من عدم اليقين والتقلب، ويرجع ذلك إلى الإجراءات القانونية والإدارية المرهقة في البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية والحاجة إلى تلبية المتطلبات المختلفة في البلدان المتلقية، بما في ذلك ما يتعلق بالمشتريات والسياسات،

وفي حين ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مطرد لمدة 4 عقود بعد عام 1950، بدأت في الانخفاض بشكل حاد بعد عام 1992 بسبب التحولات الجيوسياسية، وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى إحباط تنفيذ المشاريع والبرامج الهامة في أفريقيا. كانت هناك عدة حالات توقفت فيها مشاريع الطرق والمدارس والصحة والمياه والطاقة في أفريقيا بسبب عدم تسليم بعض المساعدات الموعودة لأسباب متنوعة، وقد تسبب هذا في اضطرابات اقتصادية وأدى في بعض الأحيان إلى اضطرابات اجتماعية.

ب- الحلقة المفرغة للديون

يفترض أن المساعدات الائتمانية التي تقدم للدول النامية أن تسهم في علاج الاختلالات الهيكلية ومن ثم مساعدة تلك البلدان النامية علي النمو والتنمية الاقتصادي التي تمكنها من سداد التزاماتها الدولية، إلا أنه في ظل غياب الديمقراطية في افريقيا وانتشار معدلات الفساد، بالإضافة إلي المزايا التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقية، فقد أدت هذه العوامل إلي تراكم المديونية الخارجية، لاسيما استمرار الاختلالات الهيكلية من ناحية والتقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة من ناحية أخرى تجد منتجات الدول النامية منافسة شديدة في الاسواق العالمية، نهيك علي أن الدول النامية تخصص في تصدير الموارد الخام ذات القيمة المضافة الأقل، في حين أن الدول المتقدمة تقوم بالانتاج وتحويل المواد الخام إلي سلعة نهائية تصل قيمتها المضافة أضعاف المواد الخام وكلها عوامل تحد من قدرة الدولة النامية علي سداد التزاماتها فتتراكم الديون، ومع تراكم الديون تتراكم الفوائد التي تلتهم أكثر من 33% من موازنات بعض الدول مثل الاقتصاد المصري، وهكذا فالديون تؤدي إلي مزيد من الديون من أجل سداد الاقساط والفوائد.

ج- تقييد المساعدات

التقييد، واحدة من أقدم المشاكل التي أفستت المساعدات، ويشمل التقييد الشروط المتعلقة بالمصالح السياسية و/أو العسكرية للجهة المانحة، والمطالبة بتنفيذ السياسات المقررة، فعندما يرتبط التقييد علي شرط المشتريات من دولة مانحة، فإن الأمر يشبه محاولة الجهات المانحة جني

فوائد متناسبة منها، إنه مثل القيمة الصارمة للمال المعطى، مثل شرط تمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية ومجموعة خدمات التدريب والاستشارات المتاحة من مانح المساعدات، إذ يأتي ربط المساعدة بتكاليف عالية، ليس فقط بسبب التكلفة الاحتكارية، ولكن بشكل خاص لأن الافتقار إلى الاختيار يجبر البلد المتلقي على قبول السلع والخدمات التي قد لا تكون مناسبة لاحتياجاتهم، من خلال ربط المساعدات بالمشتريات من الشركات في الدول المانحة ومنح العقود لها، يُحرم متلقي المساعدات من فرص الاستفادة من المنافسة في الإمدادات والعقود، مما يقوض الكفاءة، وقد ترتبط المساعدة أيضاً بالمصالح السياسية و/أو العسكرية للجهة المانحة، إن إلقاء نظرة على نمط المساعدة الأمريكية يضخم هذا التأكيد.

فعلى سبيل المثال تأثر نمط المساعدة الأمريكية على مدى أربعين عاماً منذ عام 1960 إلى حد كبير باعتبارات الحرب الباردة والتحولت في العوامل الجيوسياسية، يمكن ملاحظة أنه حتى بالنسبة لإفريقيا، اختارت الولايات المتحدة متلقي المساعدات على أساس اعتبارات الحرب الباردة أو المصالح السياسية أو العسكرية الأخرى.

من الحقائق المعروفة بالطبع أن المانحين يميلون إلى تقديم المزيد من المساعدات لمستعمراتهم السابقة، فعلى سبيل المثال، فرنسا للبلدان الناطقة بالفرنسية، وبريطانيا إلى البلدان الناطقة بالإنجليزية، والبرتغال إلى البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهو ما يدل على أن الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية سياسي، وعلى الرغم من كل الحديث عن دعم الديمقراطية

والانفتاح الاقتصادي، لا تزال القوى الاستعمارية السابقة تقدم حوالي ضعف المساعدة لمستعمراتها السابقة غير الديمقراطية أو التي لديها أنظمة اقتصادية مغلقة، كما ان المساعدات التي تقدم من قبل المؤسسات الدولية للتمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كثيراً ما خضعت وتخضع لشروط سياسية ملحة.

د- بيروقراطية المساعدات والتشرذم

تعاني المساعدات الخارجية من البيروقراطية، غالباً ما يخضع للوائح والإجراءات الحكومية لكل بلد توريد، فالبيروقراطية لا تولد الإجراءات والشكليات فحسب، بل قد تكون مكلفة أيضاً، فعلى سبيل المثال أفريقيا بصفتها متلقية للمساعدات، واجهت متطلبات لا حصر لها تتعلق بالتصميم والموافقة وإعداد التقارير، كما تختلف هذه المتطلبات من متبرع لآخر ويمكن أن تكون غير منسجمة تماماً مع ظروف الدول المتلقية، عادة ما يتم توجيه المساعدات من خلال وكالات التنمية الكبرى، لكن هذا يضيف طبقات من البيروقراطية، مما يقوض فعاليتها، وفي عام 2003، كان هناك أكثر من 80 وكالة مساعدة تدير أكثر من 35000 مشروع منفصل في البلدان المستفيدة، بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة وممارسات العمل، تضع وكالات المعونة جداول أعمالها الخاصة بما يتماشى مع متطلبات وزارات المالية والبرلمانات لديها.

وفي عام 2005، تم التوصل إلى اتفاق دولي حول جعل المساعدة أكثر فعالية في باريس بموجب إعلان باريس (PD) الذي تم خلاله تحديد

الأهداف لعام 2015، ومن المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها أن المعونة كانت مجزأة لدرجة أن هناك الكثير من الوكالات، وتمول الكثير من المشاريع، وتستخدم الكثير من الإجراءات، في الواقع، ورد أن عدد مشاريع المعونة الممولة من قبل العديد من المانحين الثنائيين قد ارتفع بشكل كبير، في حين أن المنظمات غير الحكومية التي كانت تدير المساعدات أصبحت أكثر عدداً، كان انفجارها مسؤولاً عن الكثير من تشتت المساعدات.

كما لاحظ على نطاق واسع استخدام خبراء المانحين، وليس السكان المحليين، لبناء العمليات وإدارتها وتقييمها يقف في طريق فعالية المعونة، وتؤكد منظمة أوكسفام علي أن المساعدات يجب أن تعزز القدرات المحلية "بدلاً من إنتاج إمبراطوريات مساعدات موازية"، وإذا كان إحدى المشكلات المرتبطة بالعديد من وكالات المساعدة هي الافتقار إلى التنسيق أو الانسجام، فإن أفضل طريقة للتعامل مع تجزئة المعونة بهذا المعنى هو أن تضع البلدان المتلقية مجموعة من أولويات التنمية الوطنية وأن تطلب من المانحين التوافق مع خططهم، وعلي من تحقيق بعض الدول المتلقية ذلك، إلا أن لا يزال يتم توجيه المساعدات إلى مناطق كانت تتعارض مع الأولويات الوطنية.

المراجع

باللغة العربية

- الطاهرة السيد (2011)، " إقتصاد التنمية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.
- موسى عالية (مايو 2015)، "المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، سياسات عربية، عدد14، ص ص: 74-87.

باللغة الانجليزية

- **African Development Bank**, (No date), "Our Work In Egypt".
- **European Development Fund**, (February 2011), " Multilateral Aid Review: Assessment of the European Development Fund (EDF)".
- **Inter-American Development Bank**, (No date), " Promoting sustainable growth. Fighting poverty and inequality".
- Kandidatuppsats, i.S., (2009), " The Motives of Aid Donors – A comparative study of the aid allocation of Denmark, Norway and Sweden", **Institutionen för samhällsvetenskap**.
- Kwakye, J.K., (2010), " Overcoming Africa's Addiction to foreign Aid: A look at Some Financial Engineering To Mobilize Other Resources", **The Institute of Economic Affairs**, (IEA), NO. 32.
- Lahdhiri, M.M., Hammas, M.A., (January 2012), " The effectiveness of external financing sources on economic growth case of the developing countries of the MENA Region", **Institute of Interdisciplinary Business**

- Research**, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Bussiness, Vol. 3, No. 9, pp: 1228-1258.
- Lessambo, F.I., (2015), " **Inter nat ional Financi al Institut ions and Their Challenges A Global Guide for Future Methods**", PALGRAVE MACMILLAN.
 - Markovits, D., et al., (April 2017), " Foreign Aid and the Status Quo: Evidence from Pre-Marshall Plan Aid", the Harvard University Department of Government's International Relations, and the Brown University Political Science Department, **Workshop**.
 - O'Keeffe, A.M., and et al., (2017)," Strengthening the Asian Development Bank in 21st century Asia", **report**, Lowy Institute for International Policy.
 - Parren, K., (July 2016), " The role, impact and approach of the World Bank in post-conflict countries A case study of Ethiopia and Eritrea", **MA International Studies**, University Leiden, Student number: s1631462.
 - Sanford, J.E., and Weiss, M.A., (22 April 2004), " International Monetary Fund: Organization, Functions, and Role in the International Economy", **CRS Report for Congress**, Order Code RL32364.
 - Tarnoff, C., and Lawson, M.L., (17 June 2016), " Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy", **Congressional Research Service**, 7-5700.